الاقتصاد والأعمال

برميل النفط الكويتي ينخفض إلى 72.70 دولار

انخفض سعر برميل النفط الكويتي 16 سنتا في تداولات اول أمس الجمعة ليبلغ مستوى 72ر70 دولار أمريكي مقابل 72ر86 دولار للبرميل في تداولات يوم الخميس الماضي وفقا للسعر المعلن من مؤسسة البترول الكويتية.

وفي الأسواق العالمية تراجعت أسعار النفط الخام في تعاملات اول أمس لتنخفض العقود الآجلة لخام مزيج برنت بنحو 24 سنتا لتصل إلى مستوى 77ر23 دولار للبرميل في حين انخفضت العقود الآجلة لخام غرب تكساس الوسيط نحو 15 سنتا لتصل إلى مستوى 71ر21 دولار للبرميل.

تقرير «فيتش» ليس شهادة بسلامة الاقتصاد الكويتي

«الشال»: حجم الاحتياطي العام و«الأجيال» يقدر بـ 580 مليار دولار

قال تقرير الشال الاسبوعي الصادر عن الإدارة العامة والشعبوية لقد نشر في الجريدة الرسمية "الكويت اليوم" يوم الأحد 2018/05/06 تعديل على قانون العمل في القطاع الأهلي بإستبدال الفقرة الأخيرة من المادة (51) من القانون رقم (6) لسنة 2010 تمنح العامل –الكويتي– في القطاع الأهلي مكافأة نهاية الخدمة كاملة عند إنتهاء خدمته من دون خصم المبالغ التي تحملتها جهة العمل نظير إشتراك التأمينات الإجتماعية أثناء فترة عمله، ويسري هذا الحكم إعتباراً من تاريخ العمل بالقانون رقم (6) لسنة 2010. وقبل الخوض في أضرار ذلك التعديل، نود التأكيد على دعمنا لضرورة إشراك القطاع الخاص في تحمل تكاليف تمويل مالية البلد العامة أسوة بكل دول العالم المتحضر، وذلك يتحقق عن طريق تبني مشروع قانون ضريبة وفقاً لشرائح الدخل.

التعديل المذكور يناقض أهداف الإصلاح الاقتصادي والمالي المعلنة، وهناك شك في دستوريته، فالهدف التنموي الأسمى والأهم، هو خلق فرص عمل مواطنة خارج القطاع العام المتخم، لجيش من المواطنين القادمين قريباً إلى سوق العمل. لذلك تصدر كل خطط التنمية ومشروعات الإصلاح هدف ردم فجوة سوق العمل المواطنة بتشجيع ولوجها العمل في القطاع الخاص، وردم فجوة الإنتاج في الاقتصاد بدعم نمو القطاع الخاص لترتفع نسبة مساهمته من 38% في عام 2016 إلى 58% بحلول عام 2021. ولتشجيع نزوح العمالة المواطنة إلى القطاع الخاص، ولد أيضاً قانون لدعم العمالة لخفض تكلفة المواطن العامل في القطاع الخاص الناتج عن عجز القطاع الخاص عن تحملها. والتعديل الأخير على القانون سوف يطبق، ولكن رد فعل القطاع الخاص سيكون سلبياً عند المفاضلة في المستقبل بين توظيف المواطن وغيره، والنتيجة، هي إنحسار فرص العمل للمواطنلدى القطاع في زمن يعجز فيه القطاع العام عن إستيعاب القادمين إلى سوق العمل.

وهناك أيضاً الشك في دستورية التعديل الناتجة عن إقراره بأثر رجعي بحدود 8 سنوات،خلالها طويت مراكز مالية لشركات، وبعضها في الظروف الحالية إما عاجز أو بالكاد يستمر، وفتح إلتزامات عليها بأثر رجعي عقوبة غير مستحقة لا يجيزها منطق أو قانون، ولكنها صالحة فقطلشراء الود السياسي من أجل عودة مسئولين ضارين إلى مناصبهم.

وفي موقع آخر، أقرت اللجنة التشريعية في مجلس الأمة مشروع ولادة تعديل على قانون آخر لتمييز العاملين في الإدارة العامة للتحقيقات بوزارة الداخلية حال تقاعدهم وذلك بمنحهم سنتين من آخر راتب شامل وراتباً تقاعدياً يعادل 80% من آخر راتب تقاضاه، إضافة إلى مزايا أخرى. وهو نفس النهج الذي بدأ في عام 2010 في قضايا الكوادر التي إنتهت إلى الفوضى الحالية والتي أنهكت المالية العامة، وفي التعديل المقترح إخلال صارخ بمبدأ العدالة والمساواة بين العاملين، وإقراره سوف يفتح باب مماثل لمطالبات للمهن الأخرى، ومع مشروع التقاعد المبكر، سوف يتم تدمير نظام التأمين الإجتماعي أسوة بالمالية العامة.

والكويت وللأسف، تعيش حالة من ضعف الإستقرار السياسي، والإدارة العامة بشقيها التنفيذي والتشريعي عرضة للإبدال السنوي أو بحدود مدى زمني قريب من ذلك، وتوقعات حل أحد المجلسين أو كلاهما تفتح حراجاً سنوياً كبيراً تباع فيه أصول البلد وإستقرارها ومستقبلها، ثمناً للعودة إلى كراسي السلطتين. وما بين الحراجات السنوية الكبرى، نشهدكثير من الحراجات الصغرى والمتوسطة مع كل إستجواب، ولننتظر ثمن الإستجوابات الثلاثة الأخيرة، أو ثمن التهديد بغيرها حتى نهاية دور الإنعقاد الحالي.

التصنيف الإئتماني

أكدت وكالة "فيتش" للتصنيف الإئتماني تصنيفها السيادي السابق للكويت "AA" مع نظرة مستقبلية مستقرة، والواقع أنها تعتقد بأن الكويت سوف تحقق فائض مالي للسنة المالية 2018/2017 بحدود 900 مليون دينار كويتي، أو ما يعادل 2.4% من الناتج المحلي الإجمالي، ينخفض للسنة المالية 2019/2018 إلى نحو 300 مليون دينار كويتي آو نحو 0.7% من الناتج المحلي الإجمالي ومثله للسنة المالية 2020/2019. وتذكر "فيتش"، بأن ذلك صحيح رغم خطورة إستمرار الإعتماد الكبير للكويت على النفط، ورغم مخاطر الأحداث الجيوسياسية، ورغم ضعف كلاً من الحوكمة وبيئة الأعمال في الكويت.

التقرير جيد وصحيح، ولكنه جيد وصحيح لمن يرغب في التعامل مع الكويت، وتحديداً لمن يرغب في إقراضها، وهو جيد للكويت لأن تصنيفها الجيد يخفض تكلفة التمويل للدولة وللقطاع الخاص الكويتي عند لجوءهما للاقتراض في السوق العالمي، ولكنه غير صحيح لو تم فهمه على أنه شهادة بسلامة الاقتصاد الكويتي، والتقرير ضمناً لا ينفي ذلك. والواقع أن التقرير يؤكد على أن وضع الكويت المالي جيد إلى درجة أنه يغطي على العيوب الجسيمة لوضع اقتصادها، مثل إدمانه شبه الكلي على النفط، ومثل ضعف حوكمته ورداءة بيئة أعماله، ومثل هيمنة

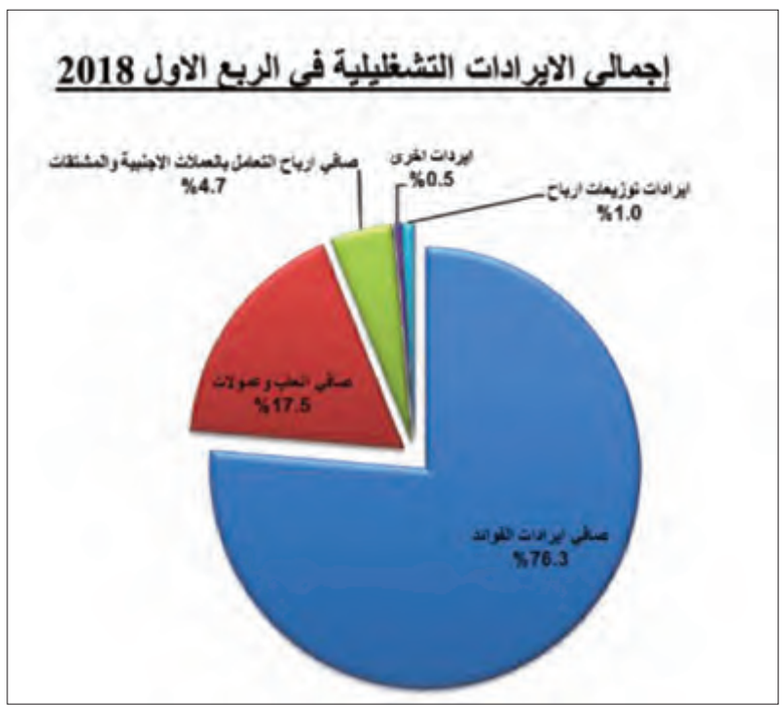

إجمالي الإيرادات التشغيلية

البيان	2018/03/31 (ألف دينار كويتي)	2017/03/31 (ألف دينار كويتي)	التغير القيمة	التغير %	
مجموع الموجودات	5,706,471	5,586,089	120,382	%2.2	↑
مجموع المطلوبات	5,120,981	5,021,963	99,018	%2	↑
مجموع حقوق الملكية	585,490	564,126	21,364	%3.8	↑
مجموع الإيرادات التشغيلية	48,239	44,424	3,815	%8.6	↑
مجموع المصروفات التشغيلية	15,599	14,537	1,062	%7.3	↑
المخصصات	21,324	20,090	1,234	%6.1	↑
الضرائب	508	439	69	%15.7	↑
صافي الربح	10,808	9,358	1,450	%15.5	↑
المؤشرات					
**العائد على معدل الموجودات	%0.8	%0.7			↑
**العائد على معدل حقوق الملكية	%7.3	%6.6			↑
**العائد على رأس المال	%14.2	%12.3			↑
ربحية السهم الواحد (فلس)	4	3	1	%33.3	↑
إقفال سعر السهم (فلس)	256	246	10	%4.1	↑
*مضاعف السعر على ربحية السهم (P/E)	16.0	20.5			
مضاعف السعر على القيمة الدفترية (P/B)	1.3	1.3			

- **إشراك القطاع الخاص في تمويل مالية الدولة بتبني ضريبة وفقاً لشرائح الدخل**
- **تعديل قانون «القطاع الأهلي» يناقض أهداف الإصلاح الاقتصادي**
- **الهدف التنموي الأهم هو خلق فرص عمل خارج القطاع العام**
- **قضايا الكوادر انتهت إلى الفوضى الحالية و أنهكت المالية العامة**

قطاع حكومي مكلف على مقدراته. ذلك بلغة الاقتصاد يعني أن إستدامة اقتصادها مكان شك، ولكن، وفقاً للتقرير، لا بأس لدائنيه والمتعاملين تجارياً معه من الاستمرار في تعاملاتهم، فعلى المدى المنظور، يستطيعون تحت أي سيناريو إستعادة مستحقاتهم بسبب حجم مدخراته المجمعة في سنوات الوفرة النفطية.

التقرير غير صحيح لو تمت قراءته من وجهة نظر اقتصادية كويتية، فهو لا يعتمد قواعد علم المالية العامة في حسابات فائض وعجز المالية العامة، فالميزانية العامة من وجهة نظره في فائض إذا دمج ما بين إيرادات النفط وإيرادات استثمار الإحتياطي المالي بشقيه.

ويقدر حجم احتياطي الأجيال القادمة بنحو 490 مليار دولار أمريكي، وحجم الإحتياطي العام بنحو 90 مليار دولار أمريكي، ومجموع الإثنين 580 مليار دولار أمريكي. وقدر دخل الاستثمارات للسنة المالية 2018/2017 بنحو 4.6 مليار دينار كويتي (15.7 مليار دولار أمريكي) أو نحو 3.27%،وهي أدنى بكثير من المنشور رسمياً، وأضاف ذلك الدخل إلى إيرادات النفط والإيرادات الأخرى، وخصم الوفر الإعتيادي السنوي المحتمل في المصروفات، وخلص إلى تحقيق الموازنة فائض بنحو 900 مليون دينار كويتي للسنة المالية 2018/2017. وفي علم المالية العامة، لا يحسب إيرادات عامة إستبدال أصل عيني ببيعه وتحويله إلى أصل نقدي، ويحسب فقط الدخل الناتج عن نشاط اقتصادي – الضرائب– زائداً دخل الاستثمارات، ذلك هو الدخل المستدام، وما عداه، لا يستخدم سوى في حالات الضرورة كما في حالة النرويج، وإدمان إستخدامه هو آفة نتيجتها حالة متقدمة من حالات المرض الهولندي في الاقتصاد الكويتي، وفي كل الأحوال هو وضع مالي غير مستدام.

والخلاصة، هي جودة التقرير لجمهوره من دائني الكويت الحاليين والمحتملين، وجيد للكويت، ولقطاعيها العام والخاص حال حاجتهما إلى الإقتراض من السوق العالمي، ولكنه تقرير خاطئ في شقه المالي لما يشيعه من إنطباع حول سلامة الوضع المالي، وهو تقرير لا يهتم بسلامة الوضع الاقتصادي، لأنه ليس ضمن إهتمامات جمهوره.

بورصة الكويت

أصدرت الشركة الكويتية للمقاصة تقريرها "حجم التداول في السوق الرسمي طبقاً لجنسية المتداولين" عن الفترة من 2018/01/01 إلى 2018/04/30، والمنشور على الموقع الإلكتروني لبورصة الكويت. وأفاد التقرير إلى أن الأفراد لا يزالون أكبر المتعاملين ونصيبهم إلى انخفاض، إذ استحوذوا على 41.9% من إجمالي قيمة الأسهم المشتراة (52.9% للثلث الأول 2017)، و40.7% من إجمالي قيمة الأسهم المُباعة (53.2% للثلث الأول 2017). واشترى المستثمرون الأفراد أسهماً بقيمة 422.640 مليون دينار كويتي، كما باعوا أسهماً بقيمة 410.768 مليون دينار كويتي، ليصبح صافي تداولاتهم شراءً وبنحو 11.872 مليون دينار كويتي.

وثاني أكبر المساهمين في سيولة السوق هو قطاع المؤسسات والشركات، فقد استحوذ على 27.7% من إجمالي قيمة الأسهم المُشتراة (18.9%للفترة نفسها 2017)، و25.2% من إجمالي قيمة الأسهم المُباعة (18.1% للفترة نفسها 2017)، وقد اشترى هذا القطاع أسهماً بقيمة 279.235 مليون دينار كويتي، في حين باع أسهماً بقيمة 253.755 مليون دينار كويتي، ليصبح صافي تداولاته الأكثر شراءً، بنحو 25.498 مليون دينار كويتي.

ثالث المساهمين هو قطاع حسابات العملاء (المحافظ)،فقد استحوذ على 20.2% من إجمالي قيمة الأسهم المُشتراة(21.4% للفترة نفسها 2017)، و19.2% من إجمالي قيمة الأسهم المُباعة(22.2%للفترة نفسها 2017)، وقد اشترى هذا القطاع أسهماً بقيمة 204.254 مليون دينار كويتي، في حين باع أسهماً بقيمة 193.875مليون دينار كويتي، ليصبح صافي تداولاتهشراءً، بنحو 10.379 مليون دينار كويتي.

وآخر المساهمين في السيولة هو قطاع صناديق الاستثمار، فقد استحوذ على 14.9% من إجمالي قيمة الأسهم المُباعة (6.4%للفترة نفسها 2017)، و10.2% من إجمالي قيمة الأسهم المُشتراة (6.8% للفترة نفسها 2017)، وقد باع هذا القطاع أسهماً بقيمة 150.478 مليون دينار كويتي، في حين اشترى أسهماً بقيمة 102.729 مليون دينار كويتي، ليصبح صافي تداولاته الوحيد بيعاً، بنحو 47.749مليون دينار كويتي.

ومن خصائص بورصة الكويت استمرار كونها بورصة محلية، فقد كان المستثمرون الكويتيون أكبر المتعاملين فيها، إذ باعوا أسهماً بقيمة 832.292 مليون دينار كويتي، مستحوذينبذلكعلى 82.5% من إجمالي قيمة الأسهم المُباعة (90.5% للفترة نفسها 2017)، في حين اشتروا أسهماً بقيمة 817.912 مليون دينار كويتي، مستحوذين بذلكعلى 81.1%من إجمالي قيمة الأسهم المُشتراة (88.9% للفترة نفسها 2017)، ليبلغ صافي تداولاتهم بيعاً، بنحو 14.380 مليون دينار كويتي، وهو مؤشر على إستمرار ميل المستثمر المحلي إلى خفض إستثماراته في البورصة المحلية.

وبلغت نسبة حصة المستثمرين الآخرينمن إجمالي قيمة الأسهم المُشتراة نحو 14% (7.9%للفترة نفسها 2017)، واشتروا ما قيمته 141.534 مليون دينار كويتي، في حين بلغت قيمة أسهمهم المُباعة نحو 103.819 مليون دينار كويتي، أي ما نسبته 10.3% من إجمالي قيمة الأسهم المُباعة (6.5% للفترة نفسها 2017)، ليبلغ صافي تداولاتهم الوحيدون شراءً بنحو 37.714 مليون دينار كويتي، أي أن ثقة المستثمر الخارجي لا زالت أعلى في البورصة المحلية.

وبلغت نسبة حصة المستثمرين من دول مجلس التعاون الخليجيمن إجمالي قيمة الأسهم المُباعة نحو 7.2%، (3% للفترة نفسها 2017)، أي ما قيمته 72.765 مليون دينار كويتي، في حين بلغت قيمة أسهمهم المُشتراة نحو 4.9%(3.2% للفترة نفسها 2017)، أي ما قيمته 49.430 مليون دينار كويتي، ليبلغ صافي تداولاتهم الأكثر بيعاً، بنحو 23.334 مليون دينار كويتي.

وتغير التوزيع النسبي بين الجنسيات عن سابقه، إذ أصبح نحو 81.8% للكويتيين،12.2% للمتداولين من الجنسيات الأخرى و6.1% للمتداولين من دول مجلس التعاون الخليجي، مقارنة بنحو 89.7% للكويتيين، 7.2% للمتداولين من الجنسيات الأخرى و3.1% للمتداولين من دول مجلس التعاون الخليجي للفترة نفسها 2017، أي إن بورصة الكويت ظلت بورصة محلية حيث كان النصيب الأكبر للمستثمر المحلي، بإقبال أكبر من جانب مستثمرينمن خارج دول مجلس التعاون الخليجييفوق إقبال نظرائهممن داخل دول المجلس، وغلبة التداول فيها للأفراد.

وانخفض عدد حسابات التداول النشطة بما نسبته 19.6%–، ما بين نهاية ديسمبر 2017 ونهاية أبريل 2018، مقارنة بارتفاع بلغت نسبته 29.5% ما بين نهاية ديسمبر 2016 ونهاية أبريل 2017، وبلغ عدد حسابات التداول النشطة في نهاية أبريل2018 نحو 14.321 حساباً، أي ما نسبته نحو 3.7% من إجمالي الحسابات، مقارنة بنحو 15.090 حساباً في نهاية مارس 2018، أي ما نسبته نحو 3.9% من إجمالي الحسابات للشهر نفسه، وبانخفاض بلغت نسبته 5.1%– خلال شهر أبريل 2018.

ارقام الموجودات والمطلوبات وحقوق الملكية

نتائج بنك الخليج

أعلن بنك الخليج نتائج أعماله للربع الأول من العام الحالي، والتي تشير إلى أن البنك حقق أرباحاً (بعد خصم الضرائب) بلغت نحو 10.8 مليون دينار كويتي، مرتفعة بنحو 1.45 مليون دينار كويتي أو ما نسبته نحو 15.5%، مقارنة بنحو 9.4 مليون دينار كويتيللفترة نفسها من عام 2017. ويعزى ذلك إلى ارتفاع إجمالي الإيرادات التشغيلية بقيمة أعلى من ارتفاع إجمالي المصروفات التشغيلية. وعليه، ارتفع الربح التشغيلي للبنك (قبل خصم إجمالي المخصصات) بنحو 9.2% أو بنحو 2.75 مليون دينار كويتي، وصولاً إلى نحو 32.6 مليون دينار كويتي، مقارنة بنحو 29.9 مليون دينار كويتي.

وفي التفاصيل، ارتفع إجمالي الإيرادات التشغيلية بنحو 3.8 مليون دينار كويتي أو بنحو 8.6%، وصولاً إلى نحو 48.2 مليون دينار كويتي مقارنة بنحو 44.4 مليون دينار كويتي. وتحقق ذلك نتيجة ارتفاع بند صافي إيرادات الفوائد، حين بلغ 36.8 مليون دينار كويتي مقارنة بنحو 30 مليون دينار كويتي، أي بارتفاع قيمته نحو 6.8 مليون دينار كويتي أو ما نسبته 22.7%، بينما لم يحقق البنك خلال الفترة أية أرباح من بيع استثمارات في أوراق مالية، مقارنة بنحو 2.6 مليون دينار كويتي أرباح لنفس الفترة من عام 2017.

من جهة أخرى، ارتفع إجمالي المصروفات التشغيلية للبنك بنحو 1.1 مليون دينار كويتي أو نحو 7.3%، ليصل إلى نحو 15.6 مليون دينار كويتي، مقارنة بنحو 14.5 مليون دينار كويتي للفترة نفسها من عام 2017، نتيجة ارتفاع بند مصروفات موظفين، بند الإستهلاك وبند مصروفات أخرى بنحو 1.1 مليون دينار كويتي، وصولاً إلى نحو 14.6 مليون دينار كويتي مقارنة بنحو 13.5 مليون دينار كويتي. وبلغت نسبة إجمالي المصروفات التشغيلية إلى إجمالي الإيرادات التشغيلية نحو 32.3%، مقارنة بنحو 32.7%. و ارتفعت أيضاً، جملة المخصصات بنحو 1.2 مليون دينار كويتي أي بنسبة ارتفاع بلغت نحو 6.1%، لتصل إلى نحو 21.3 مليون دينار كويتي مقارنة بنحو 20.1 مليون دينار كويتي. وبذلك، ارتفع هامش صافي ربح البنك إلى نحو 22.4% من جملة الإيرادات التشغيلية، مقارنةبنحو21.1% خلالالفترةالمماثلةمنعام 2017.

وتظهر البيانات المالية أن إجمالي موجودات البنك قد ارتفع بما قيمته 23.1 مليون دينار كويتيأي ما نسبته 0.4%، ليصل إلى نحو 5.706مليار دينار كويتيمقابل نحو 5.683مليار دينار كويتيفي ديسمبر 2017. وارتفعبنحو 120.4 مليون دينار كويتي، وبنسبة بلغت نحو 2.2%، عند مقارنته بما كان عليه في الفترة نفسها من عام 2017، حين بلغ نحو 5.586مليار دينار كويتي. وارتفع بند النقد والنقد المعادل بنحو17.4%، أي ما قيمته 82.8 مليون دينار كويتي، ليصل إلى نحو 558.2 مليون دينار كويتي (9.8% من إجمالي الموجودات)مقابل 475.4 مليون دينار كويتي (8.4% من إجمالي الموجودات) في ديسمبر 2017. بينما انخفض بنحو 310.7 مليون دينار كويتي أي ما نسبته 35.8%، مقارنة بالفترة نفسها من عام 2017 حين بلغ آنذاك ما قيمته 868.9 مليون دينار كويتي (15.6% من إجمالي الموجودات). وارتفع أيضاً، بند قروض وسلف إلى عملاء بنحو 11.6 مليون دينار كويتي أو ما نسبته 0.3%، وصولاً إلى نحو 3.820 مليار دينار كويتي (66.9% من إجمالي الموجودات) مقابل 3.809 مليار دينار كويتي (67% من إجمالي الموجودات) في ديسمبر 2017. وارتفع بنحو 434.6 مليون دينار كويتي أي ما نسبته 12.8%، مقارنة بالفترة نفسها من عام 2017، حيث بلغ نحو 3.386 مليار دينار كويتي (60.6% من إجمالي الموجودات).

وبلغت نسبة قروض وسلف للعملاء إلى إجمالي الودائع نحو 78.2% مقارنة بنحو 70% في نهاية الربع الأول من عام 2017. بينما انخفض بند أذونات وسندات خزينة بنحو 29 مليون دينار كويتي أو بنسبة 5.1%، وصولاً إلى 537.8 مليون دينار كويتي (9.4% من إجمالي الموجودات) مقابل 566.8 مليون دينار كويتي (10% من إجمالي الموجودات) في ديسمبر 2017، بينما ارتفع بنحو 120.2 مليون دينار كويتي أو نحو 28.8%، حين بلغ 417.5 مليون دينار كويتي (7.5% من إجمالي الموجودات) مقارنةبالفترةنفسهامنعام 2017. وانخفض أيضاً، بند ودائع لدى بنوك ومؤسسات مالية أخرى بنحو 24.3 مليون دينار كويتي أو بنسبة 62.1%، ليصل إلى نحو 14.8 مليون دينار كويتي (0.3% من إجمالي الموجودات) مقابل 39.1 مليون دينار كويتي (0.7% من إجمالي الموجودات) كما في نهاية عام 2017، وانخفض بنحو 57.3 مليون دينار كويتي أو ما نسبته 79.5% حين بلغ 72 مليون دينار كويتي (1.3% من إجمالي الموجودات) عند المقارنة بالفترة نفسها من عام 2017.

وتشير الأرقام إلى أن مطلوبات البنك (من غير احتساب حقوق الملكية) قد سجلت ارتفاعاً بلغ قيمته 38.9 مليون دينار كويتي، أي ما نسبته 0.8% لتصل إلى نحو 5.121 مليار دينار كويتي مقارنة بنحو 5.082 مليار دينار كويتي بنهاية عام 2017، وارتفعت بنحو 99 مليون دينار كويتي أي بنسبة نمو بلغت 2%، عند المقارنة بما كان عليه ذلك الإجمالي في نهاية الربع الأول من العام الفائت. وبلغتن سبةإجماليالمطلوباتإلىإجماليالموجوداتنحو 89.7%،مقارنةبنحو 89.9%.

وتشير نتائج تحليل البيانات المالية المحسوبة على أساس سنوي، إلى أن كل مؤشرات الربحية للبنك ارتفعت مقارنة مع الفترة نفسها من عام 2017. إذارتفع مؤشر العائد علىمعدل الموجودات (ROA)، ليصل إلى نحو 0.8%مقابل 0.7%. وارتفع مؤشر العائد على معدل رأس المال (ROC)، ليصل إلى نحو 14.2%قياساً بنحو 12.3%. وارتفع أيضاً، مؤشر العائد على معدل حقوق المساهمين (ROE)، ليصل إلى 7.3%بعد أن كان عند 6.6%. وارتفعت ربحية السهم الواحد (EPS) حيث بلغت نحو 4 فلوس مقابل 3 فلوس. وبلغ مؤشر مضاعف السعر / ربحية السهم الواحد (P/E) نحو 16 مرةمقارنة بنحو 20.5 مرة(أي تحسن)،نتيجة ارتفاع السعر السوقي للسهم بنسبة 4.1%، مقارنة بمستوى سعره في 31 مارس 2017 وارتفاع ربحية السهم بنحو 33.3%. وثبت مؤشر مضاعف السعر / القيمة الدفترية (P/B) عند1.3 مرة مقارنة بنفس الفترة من العام السابق.

البيان	الأسبوع التاسع عشر 2018/05/10	الأسبوع الثامن عشر 2018/05/03	التغير %
عدد أيام التداول	5	5	
مؤشر الشال (قيم 33شركة)	392.6	390.2	%0.6
مؤشر السوق العام	4,828.6	4,800.7	%0.6
قيمةالأسهمالمتداولة (د.ك)	46,710,526	58,491,065	
المعدل اليومي (د.ك)	9,342,105	11,698,213	%20.1-
كمية الأسهم المتداولة (أسهم)	306,588,835	340,029,355	
المعدل إلى (أسهم)	61,317,767	68,005,871	%9.8-
عدد الصفقات	14,946	16,947	
معدل اليومي لعدد الصفقات	2,989	3,389	%11.8-

التغيرات التي طرأت على أداء مؤشرات التداول